تفكيك منظومة الفساد الهيكلي في العراق عبر الرقابة الاستباقية والمساءلة الرقمية الدولية

سلسلة تقدير موقف

فريق البحث العلمي-ملتقى النبأ للحوار

ملتقى النبأ للحوار
Al-Naba Forum for Dialogue

14 نيسان/ ابريل 2026

العراق - كربلاء المقدسة - العباسية الشرقية
Iraq - Karbala - Al-Abbasiya Al-Sharqiya
annabaaforum@gmail.com
+9647709719016
nabaaforum.org

سلسلة تقدير موقف

فريق البحث العلمي-ملتقى النبأ للحوار

14 نيسان/ ابريل 2026

فريق البحث العلمي في ملتقى النبأ للحوار هو الذراع الأكاديمي والفكري والمحرك المنهجي لملتقى النبأ للحوار، ويضم نخبة من الأكاديميين والباحثين والمثقفين، يحوّل النقاشات إلى نتائج علمية قابلة للتطبيق، بهدف تحسين بيئة صنع القرار.

أهدافه الرئيسية:

- إعداد دراسات وأوراق سياسات مبنية على مخرجات الحوارات المجتمعية والسياسية لتقديمها لصناع القرار.
- دعم المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالمشورة العلمية والرؤى الاستراتيجية لمعالجة الأزمات وتحسين الأداء الإداري والتشريعي.
- توجيه وإثراء النقاشات في الجلسات الحوارية لضمان إنتاج توصيات عملية.
- بناء شراكات دولية لتبادل المعرفة وتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة.

مجالات اهتمامه:

التشريع والسياسة: دراسة التشريعات وآليات الرقابة والتحالفات السياسية والنظم الانتخابية.

التكنولوجيا والإدارة الحكومية: التحول الرقمي وحماية المواقع الإلكترونية وتقليل البيروقراطية.

المجتمع والتعليم: تطوير النظام التعليمي ومواجهة التطرف فكرياً.

ملتقى النبأ للحوار – العراق

2026 © جميع الحقوق محفوظة

الفهرست

تفكيك منظومة الفساد الهيكلي في العراق عبر الرقابة الاستباقية والمساءلة الرقمية الدولية 4

الملخص التنفيذي 4

الإطار السوسيوسياسي والآثار الاقتصادية 4

المنظومة التشريعية والمواءمة الدولية 5

استراتيجية الرقابة الاستباقية 6

المنظومة التقنية الاستباقية المقترحة 6

التوصيات الاستراتيجية وخارطة الطريق 7

الخاتمة 9

المصادر والمراجع 10

تفكيك منظومة الفساد الهيكلي في العراق عبر الرقابة الاستباقية والمساءلة الرقمية الدولية

الملخص التنفيذي

تمثل هذه الورقة وثيقة استراتيجية موجهة لصناع القرار في العراق، تهدف إلى إحداث تحول عقائدي في منظومة النزاهة الوطنية، بالانتقال من «الردع اللاحق» إلى «الرقابة الاستباقية» المدعومة تكنولوجياً ودولياً. الفساد في العراق، وفقاً لواقع عام 2025، انحراف سلوكي فردي، وإنه تطور إلى «فساد هيكلي» مدمج في آليات تشغيل الدولة عبر نظام «المحاصصة»، مما أدى إلى ضياع موارد تقدر بمئات المليارات من الدولارات.[1]

تطرح الورقة حلاً جذرياً يرتكز على ثلاثة ركائز: الأتمتة الشاملة لنظام كشف الذمة المالي ليكون نظاماً حياً مرتبطاً بقواعد البيانات، تفعيل قوانين «من أين لك هذا» كأداة ردع فوري، ومواءمة التشريعات مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتوصيات صندوق النقد الدولي لعام 2026.

تخلص الورقة إلى أن هذا المسار، في ظل الاستراتيجية الوطنية للنزاهة، كفيل برفع مرتبة العراق في مؤشر مدركات الفساد ليتجاوز حاجز الـ 30 درجة بحلول عام 2026، مما يعزز الثقة في الاقتصاد الوطني ويستعيد الأموال المنهوبة.

الإطار السوسيوسياسي والآثار الاقتصادية

يتجاوز الفساد في العراق حدود الجريمة الجنائية ليصبح ظاهرة سوسيولوجية متجذرة في نظام «المحاصصة» الذي تشكل بعد عام 2003. تشير دراسات عام 2024 و2025 إلى أن هذا النظام سمح للقوى السياسية بالاستيلاء على «الدرجات الخاصة» في الوزارات، محولة إياها إلى إقطاعيات حزبية تخدم «ميثاق النخبة» بدلاً من الخدمة العامة.

هذا النوع من الفساد الهيكلي يوصف بأنه «قرار جماعي» لاستغلال موارد الدولة لتمويل الميزانيات التشغيلية للأحزاب، مما خلق ما يسمى بـ «الدولة البوتيمكينية»، وهي دولة تمتلك واجهات مؤسسية صورية بينما تُدار مواردها الحقيقية عبر شبكات موازية.[1]

اقتصادياً، كبد هذا النظام العراق خسائر فلكية، حيث تشير التقديرات المحدثة لعام 2025 إلى أن حجم الأموال المفقودة أو المهربة للخارج يتراوح بين 320 إلى 550 مليار دولار، وأن الفساد الهيكلي يلتهم ما بين 25٪ إلى 30٪ من الموازنة العامة للدولة عبر العقود الحكومية الوهمية والوظائف

«الفضائية».[2] وفي تطور نوعي لعام 2025، برز «الفساد البيئي» كأحد أخطر تجليات الفساد الهيكلي، حيث يتم التلاعب بمنح التراخيص الصناعية وإدارة الموارد المائية مقابل عمولات، مما يهدد الأمن القومي العراقي في ظل التغير المناخي.

على مستوى مدركات الفساد، سجل العراق في مطلع عام 2026 تقدماً ملحوظاً بوصوله إلى 28 درجة في مؤشر مدركات الفسادCPI، متقدماً بـ 4 درجات عن الأعوام السابقة.[3]

هذا التحسن، رغم كونه خطوة إيجابية، إلا أنه يضع العراق لا يزال تحت المتوسط العالمي (42 درجة)، مما يعكس وجود فجوة ثقة كبيرة بين "نوايا الإصلاح" الحكومية و"واقع الممارسة" اليومي للمواطن والمستثمر.

المنظومة التشريعية والمواءمة الدولية

يمتلك العراق قاعدة قانونية صلبة ممثلة في قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011 (المعدل بالقانون رقم 30 لسنة 2019)، والذي أدخل مفهوماً ثورياً في القضاء العراقي وهو جريمة «تضخم الأموال». بموجب هذا القانون، ولم يعد عبء الإثبات يقع حصراً على سلطات التحقيق، حيث أصبح المسؤول ملزماً بتبرير أي زيادة في ثروته تتجاوز نسبة 20٪ من موارده المشروعة، وإلا عُدت كسباً غير مشروع تستوجب المصادرة والحبس.[4]

ومع ذلك، أظهرت تحليلات عام 2025 وجود فجوات هيكلية تعيق فاعلية هذا النص، أبرزها بقاء المادة 136/ ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي تمنح الوزير سلطة منع إحالة الموظف إلى القضاء، مما يمثل «درعاً قانونياً» يحمي الفاسدين المنتمين للأحزاب النافذة.

علاوة على ذلك، لا يزال العراق يفتقر إلى تشريعات حيوية لتعزيز الشفافية؛ فمشروع قانون "حق الحصول على المعلومات" الذي شهد قراءات برلمانية في عامي 2025 و2026 لا يزال يواجه قيوداً تمنع الصحافة الاستقصائية من الوصول إلى العقود الحكومية الكبرى. كما أن "قانون حماية الشهود والمخبرين" (2017) يركز على الجرائم الجنائية والإرهاب ويغفل الحماية الوظيفية والمالية الكافية للمبلغين عن الفساد الإداري، مما أدى إلى عزوف الكوادر النزيهة عن كشف الشبكات الكبرى داخل المؤسسات.[5]

دولياً، يفرض انضمام العراق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التزامات صارمة بخصوص "المساءلة العابرة للحدود". تشير تقارير عام 2025 الصادرة عن صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تعزيز استقلالية هيئة النزاهة وتفعيل التعاون مع مبادرة "ستار" هما شرطان أساسيان لضمان استقرار المالية العامة.[6]

كما تبرز الحاجة إلى استخدام آليات "أوامر الثروة غير المبررة" بالتنسيق مع القضاء الدولي لتجميد أصول المسؤولين العراقيين في الخارج، وتفعيل "قانون ماغنيتسكي" العالمي ضد الشخصيات المتورطة بالفساد الهيكلي.[7]

استراتيجية الرقابة الاستباقية

تنتقل هذه الورقة إلى طرح مفهوم «الحوكمة الرقمية الرادعة» كبديل للرقابة الورقية العقيمة. إن نظام كشف الذمة المالية الحالي في العراق يعاني من «البيروقراطية اليدوية» التي تسمح بالإخفاء المتعمد للأصول. الحل يكمن في التحول الشامل نحو «نظام الإقرار الإلكتروني للذمة المالية» المرتبط شبكياً بمركز بيانات وطني آمن.

المنظومة التقنية الاستباقية المقترحة

في ظل تعقيد أنماط الفساد الهيكلي في العراق وتغلغلها داخل البنى المؤسسية، لم تعد أدوات الرقابة التقليدية القائمة على التدقيق اللاحق كافية لمواجهة هذه الظاهرة. فالنظم الورقية والإجراءات البيروقراطية، رغم أهميتها التاريخية، أثبتت محدودية قدرتها على الكشف المبكر عن ممارسات الفساد أو منعها، الأمر الذي يستدعي تبنّي مقاربة حديثة تقوم على الرقابة الاستباقية المدعومة بالتكنولوجيا الرقمية.

إن التحول نحو منظومة تقنية متكاملة يمثل نقلة نوعية من منطق "رد الفعل" إلى منطق "المنع المسبق"، حيث تُستخدم التقنيات الرقمية المتقدمة—مثل الربط الشبكي الحي، وسلاسل الكتل (Blockchain)، والذكاء الاصطناعي، وأنظمة تحليل البيانات الضخمة—لإنشاء بيئة حوكمة تتسم بالشفافية وقابلية التتبع والمساءلة الفورية. ولا يقتصر هذا التحول على كونه تحديثاً تقنياً، بل يشكل خياراً استراتيجياً في إدارة الدولة يهدف إلى تقليص السلطة التقديرية للبشر، والحد من فرص التلاعب، وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات العامة.

كما أن اعتماد هذه المنظومة ينسجم مع الاتجاهات الدولية الحديثة في مكافحة الفساد، ومع التزامات العراق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فضلاً عن توصيات المؤسسات المالية والتنموية الدولية التي تؤكد أن الأتمتة والحوكمة الرقمية تمثلان أدوات فعّالة للحد من الرشوة وسوء استخدام السلطة. ومن خلال دمج هذه التقنيات في البنية المؤسسية للدولة، يمكن للعراق بناء نظام رقابي ذكي قادر على الكشف المبكر عن المخاطر، وتعزيز النزاهة المالية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

وعليه، يستعرض هذا المحور مجموعة من الآليات التقنية المتكاملة التي تشكل الأساس لمنظومة رقابة

استباقية، بما يسهم في تفكيك شبكات الفساد الهيكلي وتحقيق تحول مستدام نحو حوكمة رشيدة قائمة على الشفافية والمساءلة.

1. الربط الشبكي حي عبر ربط استمارات كشف الذمة المالية رقمياً وبشكل حي مع قواعد بيانات البنك المركزي، دائرة التسجيل العقاري، مديرية المرور، ومسجل الشركات. بموجب هذا النظام، يتم إطلاق «تنبيهات حمراء» آلياً عند شراء المسؤول أو أقاربه من الدرجة الأولى لأصول لا تتناسب مع الدخل المصرح به، مما يلغي «السلطة التقديرية» للبشر في التدقيق ويمنع التلاعب.[8]
2. اعتماد سلاسل الكتل في توثيق المناقصات والمشتريات الحكومية لعام 2026، والاستفادة من تكنولوجيا البلوكشين في العقود، وبما يضمن عدم قابليتها للتعديل أو التزوير اللاحق ويجعل كل قرش في الموازنة قابلاً للتتبع العام.[9]
3. استلهام التجارب الناجحة «البوابة النظيفة» في إنشاء منصة رقمية مركزية موحدة لتلقي البلاغات، تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة وتحديد "بؤر الفساد" المنهج داخل الوزارات، مع ضمان سرية هوية المبلغ وحمايته تقنياً.[10]
4. نزاهة بيئية رقمية عبر تفعيل النظام الوطني لرصد النزاعات المتعلقة بالمناخ وتخصيصات مشاريع البيئة لعام 2025، لضمان عدم تسرب أموال المنح الدولية نحو شبكات الفساد الهيكلي.[11]

إن هذا التحول الرقمي ليس تكنولوجياً فقط، بل هو «خيار حوكمة» يهدف إلى تقليل الاحتكاك البشري المباشر، حيث تؤكد الدراسات الحديثة أن الأتمتة تقلل من فرص الفساد الإداري والرشوة بنسبة تصل إلى 40٪ في الأنظمة الناشئة.[12]

التوصيات الاستراتيجية وخارطة الطريق

تمثل التوصيات الاستراتيجية وخارطة الطريق الإطار التنفيذي لتحويل الرؤية الإصلاحية لمكافحة الفساد الهيكلي في العراق إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ. وتستند هذه الخارطة إلى نهج مرحلي متكامل يجمع بين الإصلاح التشريعي والمؤسسي، والتمكين التقني للرقابة الاستباقية، وتعزيز التعاون الدولي لضمان الاستدامة. ويهدف هذا المسار إلى بناء منظومة نزاهة فعّالة تعزز سيادة القانون، وتحد من الإفلات من العقاب، وتدعم ثقة المواطنين والمستثمرين بالمؤسسات العامة، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة واستقرار اقتصادي طويل الأمد.

أولاً: الإصلاح التشريعي والمؤسسي (المدى القصير – 12 شهراً)

وانطلاقاً من هذا التوجه الإصلاحي، تتبلور مجموعة من الأولويات التشريعية والمؤسسية ذات الطابع العاجل، التي تشكل مدخلاً عملياً لإعادة ضبط البيئة القانونية وتعزيز فعالية منظومة النزاهة خلال

المدى القصير (12 شهراً)، وذلك عبر حزمة من الإجراءات المحورية الآتية:

- تفكيك الحصانات: الإلغاء الفوري للمادة 136/ ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية.
- تشريع حق الوصول للمعلومات: إقرار القانون وفق المعايير الدولية مع اعتماد سياسة البيانات المفتوحة.[13]
- حماية المخبرين: تعديل قانون حماية الشهود والمخبرين ليشمل مكافآت مالية وحصانة وظيفية كاملة.

ثانياً: التمكين التقني والرقابة الاستباقية (المدى المتوسط -3-1 سنوات)

يمثل محور التمكين التقني والرقابة الاستباقية في المدى المتوسط (1-3 سنوات) مرحلة انتقالية جوهرية نحو تحديث أدوات مكافحة الفساد، من خلال دمج التقنيات الرقمية في البنية الرقابية للدولة. ويهدف هذا المحور إلى رفع كفاءة الكشف المبكر عن المخالفات المالية والإدارية، وتعزيز الترابط بين قواعد البيانات الحكومية، بما يضمن بناء منظومة رقابية ذكية تعتمد على الأتمتة والتحليل الرقمي وتقليل التدخل البشري في عمليات التدقيق، تمهيداً لتطبيق حزمة من الإجراءات التقنية الآتية:

- أتمتة «من أين لك هذا»: إطلاق النسخة الشاملة لنظام الإقرار الإلكتروني وإلزام كبار المسؤولين بتقديمه رقمياً بحلول عام 2026.
- الربط الشبكي المصرفي: تفعيل قرار البنك المركزي العراقي بحصر معاملات العقارات الكبيرة بالجهاز المصرفي.[8]
- تطوير التحقيقات الرقمية: إنشاء وحدة استخبارات مالية رقمية داخل هيئة النزاهة.

ثالثاً: التعاون الدولي والمساءلة المستدامة (المدى الطويل)

يمثل محور التعاون الدولي والمساءلة المستدامة في المدى الطويل (1-3 سنوات وما بعده) الإطار التكاملي لضمان استمرارية جهود مكافحة الفساد وتعزيز فعاليتها عبر الانفتاح على الشراكات الدولية وتبني المعايير العالمية. ويهدف هذا المحور إلى توسيع نطاق استرداد الأصول المنهوبة، ومواءمة البنية المؤسسية العراقية مع أنظمة النزاهة الدولية، إلى جانب تمكين الرقابة المجتمعية والإعلامية كأداة مساندة للرقابة الرسمية، بما يضمن ترسيخ الشفافية والاستدامة في منظومة الحوكمة العامة، وذلك من خلال الإجراءات الآتية:

- بلوماسية استرداد الأصول: تشكيل فريق عمل دائم بالتعاون مع مبادرة «ستار».
- المواءمة مع المعايير الدولية: إلزام المؤسسات الحكومية بالحصول على شهادة ISO 37001 لمكافحة الرشوة بحلول عام 2030.[14]
- تمكين الرقابة الشعبية: منح منظمات المجتمع المدني والإعلام الاستقصائي غطاءً قانونياً للوصول إلى البيانات العامة.

الخاتمة

إن مكافحة الفساد الهيكلي في العراق معركة قانونية و«معركة وجود» تتطلب شجاعة سياسية لتفكيك امتيازات المحاصصة لصالح دولة المؤسسات. إن الانتقال إلى منظومة رقابية استباقية تعتمد على الشفافية الرقمية والمساءلة الدولية هو الخيار الوحيد لتجنب الانهيار الاقتصادي وضمان تحويل موارد العراق من «غنائم حزبية» إلى «محركات للتنمية المستدامة».

إن نجاح هذا المسار في عام 2026 وما بعده سيعيد للعراق سيادته المالية ومصداقيته الدولية، ويؤمن مستقبل أجياله القادمة في وطن يحكمه القانون لا النفوذ.

المصادر والمراجع

1. هيئة النزاهة الاتحادية. (2026). تقرير تقدم العراق في مؤشر مدركات الفساد لعام 2025.
2. هيئة النزاهة الاتحادية. (2025). اللائحة التنظيمية لاستمارة كشف الذمة المالية لسنة 2026.
3. الوقائع العراقية. (2019). قانون تعديل قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30) لسنة 2011.
4. مجلس القضاء الأعلى العراقي (2024). تطبيقات قانون الكسب غير المشروع ونقل عبء الإثبات.
5. مجلس القضاء الأعلى العراقي (2017). قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين رقم (58) لسنة 2017.
6. البنك المركزي العراقي. (2025) قرار حصر المعاملات العقارية الكبرى بالجهاز المصرفي لمكافحة غسل الأموال.
7. مجلس النواب العراقي. (2026) مسودة قانون حق الحصول على المعلومات – القراءة الثانية. بغداد.
8. International Monetary Fund (IMF). (2025) Iraq: 2025 Article IV Consultation—Staff Report on Governance and Integrity. Washington، DC.
9. United Nations Development Programme (UNDP). (2025) Anti-Corruption and Arbitration Initiative (ACAI II) for Environmental Justice in Iraq. New York.
10. UNDP Seoul Policy Centre. (2024) Introduction to Korea's Clean Portal: Digital Corruption Reporting Mechanism. Seoul.
11. World Bank. (2019 /2024) Blockchain and Anti-Corruption: Accelerating Progress in Fragile States. Washington، DC.
12. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2026) Anti-Corruption and Integrity Outlook 2026. Paris.
13. Transparency International. (2025) Harnessing Artificial Intelligence for Anti-Corruption: Opportunities and Challenges. Berlin.
14. International Anti-Corruption Academy (IACA). (2026) Systematic Map of AI Tools in Anti-Corruption: Empirical Evidence from High Adopters. Vienna.
15. U.S. Department of State. (2026) Global Magnitsky Human Rights Accountability Act Annual Report 2025. Washington، DC.
16. Chatham House. (2021 /2024) Politically Sanctioned Corruption and Barriers to Reform in Iraq. London.
17. Gunter، F. (2021). Corruption Worse Than ISIS: Causes and Cures for Iraqi Corruption. Lehigh University.
18. PeaceRep (2023).الفساد باقٍ ويتمدد في العراق
19. الجزيرة نت. (2025/ 2022) الفساد سمة أساسية في الاقتصاد السياسي العراقي وحجم الهدر المالي.
20. Legal Agenda. (2024) Unexplained Wealth Orders: A Tool for Global Asset Recovery.